مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (6) العدد (7) 2022
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (6) No. (7) 2022

# العوامل المؤثرة في دور المرأة العاملة في عملية التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة تشرين

**د. أسامة محمد***

**نسرين طه****

**(تاريخ الإيداع 8/18 /2022. قُبِل للنشر في 11/20 /2022)**

**□ ملخّص □**

يَصعُب الحديث اليوم عن التنمية في أي مجتمع من المجتمعات من دون تناول أهمية دور المرأة في تقدمه، علماً أن وضعها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأفكار والقيم الشائعة، والتي تنعكس على التعامل مع أدوارها واحتياجاتها الاجتماعية الأساسية؛ ويأتي من بينها اتخاذ القرار والمشاركة في العمل. وإذا ما أريد لهذا الدور أن يكون فعالاً فلابد من توفير معطيات أساسية لها، تمكنها من الإسهام الإيجابي في توجيه حركة التنمية. هدفت الدراسة للتعرف إلى العوامل المؤثرة في دور المرأة العاملة في عملية التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة تشرين وأهميّة إسهامها في عملية التنمية، بالإضافة للتعرف إلى الأسباب الكامنة وراء المواقف التي يحملها هؤلاء الشباب سواء اتسمت تلك المواقف بالإيجابيّة أم السلبيّة تجاه المسألة المدروسة، ومن ثمّ التوصل إلى أكثر العوامل حسماً في تحديدها، وانعكاسات ذلك كله على واقع عمل المرأة ودورها في المجتمع.

جرى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتصميم استبانة وتوزيعها على (364) طالباً وطالبة، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، للوصول الى التوصيات من أهمها: العمل على تصحيح بعض المعتقدات الخاطئة حول عمل المرأة، وذلك عن طريق نشر التوعية بين أفراد المجتمع، والاهتمام بعملية التنشئة الاجتماعية والعمل على غرس قيم المساواة بين الجنسين، وتطوير بيئة اجتماعية واقتصادية ملائمة لنمو مشروعات تدريب وتأهيل النساء لاكتساب مهارات جديدة، وضرورة الاهتمام الكبير بالقطاع غير الرسمي وأوضاع العاملات، اللواتي يتعرضن لظروف الاضطهاد والقهر والاستغلال، فلا بدّ من فرض نوع من الرقابة على ظروف العمل والسعي لتحسينها، وقيام المنظمات والنقابات والجمعيات النسائية بحملات توعية تهدف إلى توعية النساء بحقوقهن وواجباتهن.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية، المرأة العاملة.

*أستاذ دكتور – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

**طالبة دكتوراه – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (6) العدد (7) 2022
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (6) No. (7) 2022

# Factors affecting the role of working women in the development process from the point of view of graduate students at Tishreen University

**Prof. Dr. Osama Mohammad ***
**Nesreen Taha ****

**(Received 18/8 /2022. Accepted 20/11/2022)**

**□ ABSTRACT□**

Today, it is difficult to talk about development in any society without addressing the importance of the role of women in its progress, given that their status is closely linked to popular ideas and values, which are reflected in dealing with her roles and basic social needs, including decision-making and participation in work. If this role is to be effective, basic data must be provided for it, enabling her to contribute positively to directing the development movement. The study aimed to identify Factors affecting the role of working women in the development process from the point of view of graduate students at Tishreen University, and the importance of their contribution to the development process, in addition to identifying the reasons behind the attitudes held by these young people, whether those attitudes are positive or negative towards the issue studied, and then reaching the most decisive factors in determining them, and the repercussions of all this on the reality of women's work and their role in society.

The descriptive analytical approach used, a questionnaire designed and distributed to (364) male and female students, and the appropriate statistical methods used, to reach the recommendations, the most important are: Working to correct some erroneous beliefs about women's work, by spreading awareness among members of the community, paying attention to the process of socialization and working on Inculcating the values of gender equality, developing a social and economic environment conducive to the growth of training and rehabilitation projects for women to acquire new skills, and the necessity of paying great attention to the informal sector and the conditions of female workers, who are subjected to conditions of persecution, oppression and exploitation. Women's organizations, unions and associations carry out awareness campaigns aimed at educating women about their rights and duties.

**Keywords**: Development, working women.

* Professor-Faculty of Arts and Humanities-Tishreen University-Lattakia-Syria
** Postgraduate- phd Student, Department of Sociology, University of Lattakia, Syria.

**المقدمة:**

التنمية هي عملية توسيع الخيارات أمام الناس لضمان حياة كريمة، والحد من الفقر أو تحسين القدرة على تحقيق العدل، وتتجلى هذه النظرة في اعتراف المجتمع الدولي بأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين من الأهداف الإنمائية الألفية. (البنك الدولي، 2012) والإنسان هو العنصر الأساسي في التنمية مثلما هو هدف التنمية، فنجاح برامجها واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله. وللمرأة في حركة التنمية وفي مواجهة ما يحيط بها من مشكلات عملية وعالمية دور لا يقل عن دور الرجل باعتبارها عنصراً فعالاً ومهماً، وباعتبارها أيضاً موضوعاً للتغيير ومحدثاً له (الشناوي،2006)، وبما أنها تشكل نصف القوة البشرية بدورها المهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخطط التنمية الهادفة لتحقيق التقدم والتطور تتطلب تكريس كافة الجهود والطاقات والإمكانيات.

فالجهود التنموية التي تغفل نصف الطاقة البشرية، ستؤدي بالضرورة إلى الفشل؛ وبما أنها نصف المجتمع، فهي تمثل نصف موارده، وعليها تعتمد جهود التنمية. إذاً قضية المرأة هي إحدى القضايا التي حظيت بدرجات متفاوتة من النقاش لأنها تخصّ المجتمع بشكل عام. والعمل في إطارها لا يقتصر على مكان أو زمان، بل هي نسبية من حيث اختلاف حدتها، ونوعية المشكلات المطروحة فيها وكيفية تناولها ومعالجتها. وبما أن العنصر البشري هو غاية التنمية والتقدم بالقدر الذي هو الوسيلة الأساسية للوصول إلى التطوّر المنشود، من هذا المنطلق يأتي السؤال: كيف للمجتمع أن يتقدم للأمام ونصفه متنحٍ جانباً؟

أثبتت المرأة السورية كفاءتها وقدرتها على القيام بالعديد من المهام في شتى مجالات الحياة وميادين العمل، فلابد من توفر معطيات أساسية تستهدف تحقيق هذا التطور، استكمالاً لتعزيز فرص مشاركة المرأة في تنمية مجتمعها وتحسين مكانتها الاجتماعية وتطوير مشاركتها. وبرغم التطور الملحوظ الذي حققته قضية عمل المرأة، ورغم وصولها إلى عدد من المراكز القيادية في المجتمع، وإن كان ذلك لا يزال في إطار محدود، فإن هذا الموضوع يكتسب أهمية كبيرة في مجتمعنا.

جرى اختيار هذا الموضوع للبحث لما يحمله من آراء مختلفة، وقد تكون متناقضة ومتضاربة إلى حدّ كبير؛ وذلك للتعرف إلى العوامل المؤثرة من وجهة نظر الشباب الجامعي ومواقفهم من هذه القضية، ومدى التطور الذي طرأ على نظرة أفراد المجتمع إزاء عمل المرأة وأهميته، من خلال دراسة موجهة لطلبة الدراسات العليا في جامعة تشرين؛ باعتبارها من أكثر فئات المجتمع انفتاحاً على الثقافات والحضارات الأخرى. مما يمكننا من معرفة ما إذا كانت النظرة التقليدية لا تزال منتشرة على مستوى كبير بين أفراد المجتمع، ومدى إيمانهم واقتناعهم بصحتها، وما يترتب على ذلك من سعي للمحافظة عليها وتشجيع انتشارها. أو الاعتقاد بعدم جدوى هذه النظرة التقليدية السائدة حالياً، وبالتالي ضرورة العمل على تغييرها واستبدالها بأخرى تسمح لكل فرد بأن يمارس دوره الفعال في تنمية مجتمعه من دون شروط وقيود مسبقة تُفرض عليه، ويستوي في ذلك الذكور والإناث.

## مشكلة البحث:

نجد مجتمعات تحترم المرأة وتقدر دورها الكبير والمهم في التحولات والتطورات المجتمعية الحاصلة، وفي المقابل نجد مجتمعات أخرى تحط من شأن المرأة ولا تعترف بقيمة ذلك الدور وأهميته، على الرغم من أن عمل المرأة ينشأ باعتباره مطلباً أساسيّاً وملحّاً خلال عملية التطوّر والتغيّر المجتمعي، لكنه إن لم يترافق مع وجود قابلية لدى الأفراد لتفهم أهمية الدور الذي تقوم به المرأة واستثماره من أجل تطوير المجتمع، و إن لم يترافق مع وجود مؤسسات اجتماعية تشجع عليه وتقدم تسهيلات له، فقد يؤدي ذلك إلى بروز مشكلات تهدد استقرار المرأة العاملة في العمل والمنزل في آنٍ واحد، وبالتالي فقدان عنصر مهم من عناصر التقدم الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، الأمر الذي تفتقر إليه مجتمعاتنا وذلك في سبيل الارتقاء إلى صفوف المجتمعات المتقدمة.

إن حياة المجتمعات لا يمكن لها أن تستقيم إلاّ من خلال الارتكاز على محورين أساسيين لا غنى لأحدهما عن الآخر، حيث تشكل المرأة نصف المجتمع ولعملها دور كبير في تنمية المجتمع كما لعمل الرجل. بالتالي لا يجوز فهم هذه القضية في إطار علاقة تناقض أو صراع بين طرفين يسعى كل منهما لإثبات وجوده على حساب الطرف الآخر، إنما يستحسن النظر إلى الأمر من منظور جدلي تكاملي، يسعى فيه كل طرف إلى تقبل الآخر بل والإقرار بأهميته ودوره في التحولات المجتمعية المتسارعة التي يجب مقابلتها بمزيد من القوة والصمود عن طريق الوعي بأن التعاون والتكامل سوف يقود في نهاية المطاف إلى مجتمع متقدم يسوده الانسجام والترابط بين مكوناته الأساسية.

وفي هذا السياق يمكن طرح التساؤل الرئيس الآتي: **ما هي العوامل المؤثرة في دور المرأة العاملة في عملية التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة تشرين؟** وبناء عليه تُصاغ التساؤلات الفرعية الآتية:

1- هل يؤثر ارتفاع المستوى التعليمي للفرد على ازدياد قبوله لعمل المرأة؟
2- هل تؤثر رغبة الفتاة في الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي على إقبالها على العمل؟
3- هل تؤثر رغبة الفتاة في الحصول على مكانة اجتماعية مرتفعة على إقبالها على العمل؟
4- هل تؤثر المكانة الاجتماعية الممنوحة للمرأة بسبب العمل معارضة الرجل لهذا العمل؟

## أهميّة البحث:

1- أهمية البحث العلميّة: تكمن أهميّة البحث في التعرف إلى العوامل المؤثرة في دور المرأة العاملة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة تشرين، وموقفهم في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعاصرة، ذلك أن الشباب بشكل عام هم الذين يحملون أفكار التقدم والتطور التي من شأنها العمل على الارتقاء بالمجتمع إلى صفوف المجتمعات المتقدمة.

2- أهمية البحث العمليّة: لما كانت قضية المرأة إحدى القضايا المهمة، فمن الضروري التعرف إلى الأفكار التي يحملها الشباب إزاء هذه القضية، بالإضافة للتعرف إلى الأسباب الكامنة وراء المواقف التي يحملونها، سواء اتسمت تلك المواقف بالإيجابية أم السلبية تجاه المسألة المدروسة، ومن ثمّ التوصل إلى أكثر العوامل حسماً في تحديدها، وانعكاسات ذلك كله على واقع عمل المرأة ودورها في المجتمع.

## أهداف البحث:

أُعدَّ هذا البحث بهدف تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف إلى أهمية عمل المرأة، والدور الذي تؤديه في تنمية المجتمع وتطوره.

2- التعرف إلى موقف طلبة الدراسات العليا، من مسألة عمل المرأة.

3- التعرف إلى بعض الأسباب الاجتماعية الكامنة وراء هذه المواقف.

## فرضيات البحث:

1- لا توجد علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي للفرد وازدياد قبوله لعمل المرأة.

2- لا توجد علاقة بين رغبة الفتاة في الحصول على الاستقلال الاقتصادي وبين إقبالها على العمل.

3- لا توجد علاقة بين رغبة الفتاة في الحصول على مكانة اجتماعية مرتفعة وبين إقبالها على العمل.

4- لا توجد علاقة بين ما يمنحه العمل للمرأة من مكانة اجتماعية وبين معارضة الرجل لهذا العمل.

## منهج البحث وطرائقه:

اعتمد البحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ووصفها وصفاً دقيقاً، والتعبير عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً. وجرى الاطلاع على الدراسات السابقة، والاستفادة من أدواتها في تصميم وبناء الاستبانة لقياس موقف طلبة الدراسات العليا إزاء القضية المدروسة. بالإضافة إلى طريقة المقارنة للتعرف إلى الفروق الأساسية بين مواقف كلا الجنسين، ومقارنة الأسباب الكامنة وراء اتجاهات كل منهما، ويقوم البحث على اعتماد أداة الاستمارة في جمع المعلومات اللازمة لإتمام البحث.

## مجتمع البحث وعينته:

يشمل مجتمع البحث جميع طلبة الدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه) المسجلين في جامعة تشرين، والبالغ عددهم(3523) طالباً وطالبة، وجرى اختيار عينة الدراسة بحسب الطريقة العشوائية البسيطة، وذلك بسبب كون المجتمع متجانساً وذا إطار محدد.

وبما أن الدراسة تعتمد على قياس الاتجاهات، فإن هذه الطريقة تتيح لنا التعرف إلى الاتجاهات المختلفة التي يحملها الأفراد تجاه القضية المدروسة بطريقة عشوائية تضمن الموضوعية في الدراسة، وتمكننا من التعرف إلى وجهات نظر مختلفة تبعاً لاختلاف بيئة الأفراد وثقافتهم التي يحملونها، بالإضافة إلى أنها تتيح لنا فرصة أكبر في الحصول على بيانات تعكس وجهات نظر أكثر وتعبر بشكل أكبر عن نظرة المجتمع للمسألة قيد الدراسة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن العينة تشمل كلا الجنسين بالدراسة.

واستُخدمت معادلة ستيفن –ثامبسون (Thompson, 2002)، لتحديد حجم العينة المدروسة:

$$\mathbf{n} = \frac{\mathrm{N} \times \mathrm{p}\,(1-\mathrm{p})}{\{\mathrm{N}-1\ (d^2 \div z^2)\}+p(1-p)}$$

حيث إن: n: حجم العينة، P: نسبة توفر الخاصية والمحايدة = 0.50،N: حجم المجتمع المدروس (عدد الطلاب) = 79203 طالب، d: نسبة الخطأ المعياري (مستوى الدقة) = 0.05، Z: الدرجة المعيارية = 1.96 عند الخطأ المعياري 0.05 ، وبتطبيق المعادلة السابقة فإن حجم العينة المدروسة 384 طالباً.

**الدراسات السابقة:**

1- دراسة بعنوان "**عمل المرأة في القطاع غير الرسمي (أوضاع، أسباب وآثار عمل المرأة في القطاع غير الرسمي) (مدينة وريف اللاذقية نموذجاً)**" للباحثة (الجوراني، 2017). هدفت للتعرف إلى أوضاع ومشاكل النساء العاملات في القطاع غير الرسمي وكذلك أسباب عملهن في هذا القطاع، وهدفت للتعرف إلى تطلعاتهن المستقبلية وذلك لتحسين أوضاعهن؛ ولتحقيق هذا الغرض من الدراسة أُجريت مقابلة مع سيدات عاملات في القطاع غير الرسمي، تراوحت أعمارهن بين 23- 50سنة، ويعملن في مجالي الإنتاج والخدمات. تكونت عينة الدراسة من(20) سيدة من مستويات تعليمية مختلفة، يعشن في مدينة اللاذقية وريفها، توصلت الدراسة الى أنّ النساء يسهمن في تحسين مستوى معيشتهن من خلال عملهن في القطاع غير الرسمي بالإضافة إلى أن قسم منهن يعاني من مشاكل وصعوبات في العمل. ودور القطاع المذكور في تحقيق مستوى من الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العاملة. قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تحسين أوضاع العاملات في القطاع غير الرسمي: كالعمل على توفير فرص عمل للنساء الحاصلات على شهادات جامعية بما يتناسب مع اختصاصاتهن، تحسين ظروف عمل العاملات بشكل يمنع استغلالهن من قبل أرباب العمل، وتسهيل منح النساء قروض صغيرة دون فوائد أو بفائدة محدودة، وإعادة إحياء بعض الصناعات اليدوية والحرفية القديمة، وتكثيف الجهود نحو نشر المزيد من الوعي المجتمعي عبر وسائل الإعلام.

2- دراسة بعنوان "**التمييز بين الجنسَين وآثاره السلبية في تمكين المرأة واتخاذ القرار(دراسة ميدانية في ريف محافظة حماه)**" (الفارس، 2020)، هدفت للتعرف إلى واقع التمييز بين الجنسين وانعكاساته السلبية على المرأة الريفية والبدوية في تمكينها وقدرتها على اتخاذ القرار، وبيان المشكلات التي تعترضها من أجل بلوغ هذا الهدف، أُجريت دراسة لواقع المرأة، ولاسيما في الريف والبادية السورية، والمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها، وبيان أهم المعوقات والعوامل التي ترسخ التمييز بين الجنسَين الآثار الناجمة عنه في كافة المجالات، أُجريت الدراسة في منطقة السلمية في محافظة حماه، عام2020-2019 . ووزعت الاستمارة على عينة مؤلفة من 700امرأة متزوجة، وركزت الدراسة على الدور السلبي الذي يمكن أن تلعبه مشكلة التمييز بين الجنسين في دونية المرأة وعدم تمكينها من اتخاذ القرارات في جميع المجالات، وتوصّلت الدراسة الى أن أكبر نسبة من النساء يُمارَس التمييز ضدهن، مما أثر في اتخاذ قرار العمل والتعليم، وفي قدرتها على اتخاذ قرار إقامة مشاريع خاصة، وكان لفرض الحجاب وعدم مخالطة الذكور أثر كبير في الانتساب الى المنظمات، وتأثير عدم السماح بالسفر دون مرافق. واقترحت الدراسة ضرورة توعية المرأة بحقوقها القانونية لتستطيع الدفاع عنها وتدعيم مكانتها الاجتماعية، وتقديم القروض لها وإعداد برامج لتثقيفها وتوعيتها، وتقديم مشاريع صغيرة وتشجيع الصناعات الريفية والمشاريع (حياكة، خياطة، تصنيع المنتجات) والعمل على تغيير العادات والتقاليد لتغيير نظرة المجتمع الريفي والبدوي لأهمية وقيمة تعليم الإناث، وإلغاء كافة أشكال التمييز بين الجنسين وإعطاء أهمية أكبر للتعليم الفني والمهني.

3- **دراسة بعنوان "التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**" للباحث (مطشر، 2019) هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على وضع المرأة ضمن واقع

وسياسات التنمية الاقتصادية في العراق، وتنطلق من فرضية أساسية قوامها الارتباط العميق بين تعزيز دور المرأة وأهداف قطاعات التنمية المستدامة، إذ تشكل نصف المساهمين في التنمية بسائر قطاعاتها ونصف المستفيدين منها، ونظراً لهذا التشابك فلن يمكن طرح أي هدف تنموي من دون التعرض لموقع المرأة فيه، وبالتالي يصبح وضع المرأة أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية.

توصلت الدراسة إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة يُعّد من أهم العناصر اللازم توافرها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث إنه بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة في سوق العمل سيزداد النمو الاقتصادي، ورغم أن الالتحاق بسوق العمل هو الفرصة الأهمّ للمرأة للحصول على التمكين الاقتصادي، إلا أنها تواجه تحديات تتعلق بانتشار البطالة بين الإناث أكثر من الذكور، بسبب انخفاض معدلات التعليم لديهن، ممّا يقلل قدرتها على الالتحاق بسوق العمل، فسوف يزداد النمو الاقتصادي؛ ورغم أن الالتحاق بسوق العمل هو الفرصة الأهم للمرأة للحصول على التمكين الاقتصادي، إلا أنها تواجه تحديات تتعلق بانتشار البطالة بين الإناث أكثر من الذكور، بسبب انخفاض معدلات التعليم لدى الإناث مما يقلل قدرتهن على الالتحاق بسوق العمل، ويعد العراق بين تسع دول عربية تحقق معدل نمو سالب، ما يدل على تراجع واضح في معدلات نمو إنتاجية المشتغلين والذي يكون جرّاء عدّة عوامل منها: تضخم الجهاز الإداري الحكومي، وعدم الأخذ بالتطور التكنولوجي في عدد من الأنشطة الاقتصاديّة الأساسية؛ مما يخفِّض إنتاجية المشتغلين، بالإضافة إلى عدم تنفيذ السياسات المناسبة لتنويع النشاط الاقتصادي.

4- **دراسة بعنوان "مستقبل المرأة الريفية لمشاركة مثمرة في التنمية الريفية في ريف محافظة الرقة"** هدف الباحث (ايبش، 2018) بدراسته للتعرف إلى دور المرأة الريفية في محافظة الرقة، ورصد مشاركتها الفعالة في التنمية من خلال التعرف إلى واقع المرأة ورسم صورة واضحة عنها، والتعرف إلى مدى مشاركتها في التنمية، ومدى إدراكها المسائل الصحيّة من العناية بأطفالها، ورصد الواقع الثقافي والتعليمي. جُمِعت البيانات من خلال استمارة (استبيان) بالمقابلة الشخصية لتحقيق أهداف الدراسة، حيث بلغ حجم العينة 104 ، موزعة على ثلاث قرى في محافظة الرقة وهي: (خربة هدلة – أبو جدي– أعيوج)عام 2012.

تبيّن أن 60% من مجتمع عينة الدراسة ينظرون باحترام للمرأة العاملة؛ مما يشجع على تحقيق دور مثمر للمرأة في التنمية، وأظهرت عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين دور المرأة الريفية في التنمية الريفية، والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعيّة، واتخاذ القرارات، والمستوى التعليمي.

وتوصلت لوجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغير التابع (مشاركة المرأة الريفية في التنمية الريفية في ريف محافظة الرقة)(والمتغيرات المستقلة التالية: سفر الرجال للخارج، وتشجيع الرجال لعمل المرأة، وتأثير عمل المرأة على تربية الأطفال، والعمل بالزراعة، وامتلاك الحيوانات).

## التعقيب على الدراسات السابقة:

إنّ جميع الدراسات التي سبق واستعرضناها على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية في تناول موضوع عمل المرأة، وأهميته في التنمية المجتمعية. وبعد استطلاع الدراسات التي تناولت دور المرأة في التنمية، نلاحظ أن الدراسة الحالية هي إضافة جديدة من حيث تناولها العوامل المؤثرة في دور المرأة العاملة السورية من وجهة نظر طلبة

الدراسات العليا؛ إذ تناولت الدراسة بعض المعوقات التي تحول دون تفعيل طاقاتها واستثمارها الاستثمار الأمثل الذي يساعد على تطور المجتمع؛ فمن المهم أن يتكون الوعي بأهمية هذا العمل، وضرورة تفعيل الطاقات النسوية في سبيل الارتقاء إلى صفوف المجتمعات المتقدمة، تلك التي تسعى إلى الاستفادة من كل طاقة لديها.

تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة الجوراني في أن المرأة تسهم في تحسين مستوى المعيشة، وهو أحد العوامل المؤثرة في دور المرأة العاملة في عملية التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة تشرين؛ ولكنها اختلفت معها في المضمون حول الإشارة الى ما تعانيه من مشاكل وصعوبات في العمل، من خلال عملها في القطاع غير الرسمي. وتشابهت مع دراسة ايبش في دراسة مجموعة من العوامل الإيجابية؛ منها تشجيع الرجال لعمل النساء، وتأثير عملها على تربية الأطفال، ونظرة المجتمع للمرأة العاملة؛ واختلفت معها في جوهر البحث ومدى مشاركتها في التنمية، ومدى إدراكها للمسائل الصحيّة من العناية بأطفالها، ورصد الواقع الثقافي والتعليمي. وكذلك تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة مطشر بما أشار اليه حول تعزيز دور المرأة من خلال تمكينها اقتصادياً، وأهمية تحقيق المساواة في سوق العمل بين الرجل والمرأة، مما يزيد النمو الاقتصادي؛ واختلفت عنها في الاهتمام بالمرأة ضمن واقع وسياسات التنمية الاقتصادية فحسب، واختلفت معها أيضاً في أن البحث يتقصّى واقع المرأة السوريّة، أمّا مطشر فقد استهدفت دراسته المرأة العراقية. واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة الفارس حول مشكلة التمييز بين الجنسين، والدور السلبي الذي يمكن أن تلعبه في دونية المرأة وعدم تمكينها من اتخاذ القرارات في جميع المجالات؛ وتشابهت في أهمية العمل على تغيير العادات والتقاليد لتغيير نظرة المجتمع.

## الإطار النظري للدراسة:

### أولاً–مفهوم عملية التنمية ودور المرأة فيها:

**التنمية:** هي اعتبار الإنسان محور كل عمل تنموي، وتربية الإنسان على معرفة ذاته؛ معرفة حدوده ومهاراته الذاتية، وتربيته على الخلق، والإبداع، والحرية، ومقومات الكرامة الإنسانية.

يُعرَف مفهوم التنمية بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: " توسيع الخيارات المتاحة لجميع الناس في المجتمع. ويعني ذلك أن تتركز عملية التنمية على الرجال والنساء وبخاصة الفقراء والفئات الضعيفة". كما يعني "حماية فرص الحياة للأجيال المقبلة والنظم الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة". (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008).

**تفعيل دور المرأة:** يعني تنمية قدراتها المادية والثقافية، والارتقاء بمستوى تحصيلها العلمي النظري والتطبيقي، وإعدادها إعداداً مهنياً، وتوفير فرص العمل لها، والخدمات الصحيّة، والخدمات المساعدة الأخرى التي تخفف عنها الأعباء المنزلية، ورفع معنوياتها وتوعيتها بأهميتها وأهميّة مشاركتها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار، وتغيير النظرة التقليديّة للمجتمع نحوها، والتخلص من العادات والتقاليد الاجتماعية التي تعمّق دونية المرأة، ونشر ثقافة العدالة والمساواة بين الجنسين. (أبو حمدان، 2014)

### ثانياً–دور المرأة في تنمية المجتمع:

يعد العنصر البشري هو الأساس في تنمية المجتمعات وتقدمها، فمن المستحيل أن تتحقق التنمية بدون مشاركة الجنسين معاً، على اعتبار أن المرأة نصف المجتمع وهي عنصر فاعل ومستفيد من التنمية بآنٍ واحد.

ومع تغير ظروف ومعطيات الواقع، تطور مفهوم التنمية ليعالج حتى المشكلات الاجتماعية البشرية، فكانت الدعوة لإشراك المرأة ليس فقط في إسهامها في التنمية لا بل في مشاركتها في اتخاذ القرار وبشكل متكافئ مع الرجل. (تميم، 1998). لذلك نجد أن من المفيد إلقاء الضوء على واقع عمل المرأة في القطاع الرسمي للعمل أو القطاع غير الرسمي منه.

1- **عمل المرأة في القطاع الرسمي:** يلاقي عدد من النساء حتى اليوم، معارضة المجتمع؛ غير واعين للانعكاسات السلبية المترتبة على هذا التفكير الخاطئ الذي من شأنه أن يبقي المجتمع في حالة من الركود، بل ويعيده إلى الوراء، ورغم الاهتمام المتزايد بتعظيم مكانة المرأة وتوفير الأجواء التي تزيد من إسهامها في العمل، إلا أن مؤشرات الواقع تشير إلى أن نسبة إسهام المرأة السوريّة في قوة العمل لا زالت ضئيلة وأن تقدمها بطيء، هذا فضلاً عن التفاوت بين الريف والحضر في مدى هذا الإسهام من جانب، ومن جانب آخر فإن غالبية النساء يعملن في مجالات محدودة. وهذا يعني أن المرأة السورية رغم دخولها أغلب مواقع العمل، إلا أن عملها لا يزال قاصراً عن بلوغ أهدافه المنشودة، وأن التغير الذي حدث في عملها هو تغير كمّي أكثر منه نوعي، ويعود ذلك إلى أن عملها ينظر إليه من زاوية الدعم المادي فقط، كما أن المرأة بذاتها لا تزال في علاقاتها وأعمالها مشدودة إلى أدوارها التقليدية. انظر: (تميم،1998).

2- **عمل المرأة في القطاع غير الرسمي:** هو العمل في أنشطة إنتاجية سواء لدى الغير بأجر (في صناعات صغيرة، مثل صناعة الأحذية أو الملابس الجاهزة، أو المنتجات الغذائية...)، أو لدى الأسرة أو لحسابها (في إنتاج الملابس الجاهزة، وإنتاج الغذاء). أو العمل في أنشطة الخدمات سواء في خدمات الإنتاج لدى الغير بأجر (مثل أعمال البيع)، أو لدى الأسرة أو لحسابها (كأعمال البيع في مكان تملكه الأسرة)، أو في الخدمات الشخصية والاجتماعية (كخدمة المنازل ومربيات الأطفال). (عبد المعطي، 1989)

وتأتي أهمية تناول هذا الجانب من عمل المرأة من عدة مسائل منها:

- ❖ قلة بيانات التعدادات الرسمية في رصد الإسهام الكبير للنساء في القطاع غير الرسمي.
- ❖ إن معظم العاملات ينتمون إلى الطبقات الكادحة، التي تعاني كثيراً من أشكال القهر الاقتصادي والاجتماعي من جراء السياسات الاقتصادية المتبعة، مما يضطر أعداد متزايدة منهن إلى العمل تحت أي شروط وظروف تحكم العمل."(الأمم المتحدة، 1995)
- ❖ لا يمكن إغفال مسألة تزايد الاهتمام بالعمل غير الرسمي منذ الثمانينات من قبل مراكز البحث والمنظمات الدولية، حيث بات يمثل لدى عدد غير قليل من المتفائلين نموذجاً تنموياً بديلاً، ووسيلة مثالية لتحقيق التنمية وإنجاز التحول في الاقتصاديات الراكدة، ومن ثم تتضح أهمية التعرف إلى الآثار الواقعية لهذه السياسات على الأسر المعيشية للمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي. (رشيد، 1995)

لكن بالمقابل فإن واقع عمل المرأة في هذا القطاع يتطلب المزيد من إلقاء الضوء عليه وملاحظته، وذلك للكشف عمّا تعانيه المرأة من ظروف عمل صعبة، حيث تعاني النساء في هذا القطاع بشكل عام من نسبة أمية مرتفعة، وهي مرشحة للتزايد الدائم بنتيجة الأوضاع المعيشية السيئة لأسر العاملات، اللواتي غالباً ما ينتمين إلى الطبقات الكادحة الفقيرة في المجتمع. بالإضافة إلى ظروف وبيئة العمل السيئة التي تعاني منها أغلب

العاملات في القطاع غير الرسمي، في ظلّ حرمانهن من حقوق العاملين مثل الرعاية الصحية، هذا فضلاً عن كمية العمل الشاق ويوم العمل الطويل الذي يرهق العاملة ويستنزفها.

**ثالثاً–دوافع عمل المرأة:** تختلف دوافع النساء للعمل باختلاف الأوضاع الاجتماعية والثقافية بين المجتمعات وضمن المجتمع الواحد، ويمكن التمييز بين:

1- **دوافع موضوعية:** حيث توجد العديد من العوامل الموضوعية التي تلعب دوراً مهماً في اندفاع المرأة إلى سوق العمل مثل الدافع المادي الاقتصادي، الذي يعدّ دافعاً جوهرياً يقف وراء عمل المرأة، وليس بالنسبة إلى الإناث فقط إنما بالنسبة إلى الذكور أيضاً، "حيث يجعل هذا الدافع لعمل المرأة أهمية اقتصادية لما يترتب عليه من منافع ماديّة تعود على المرأة نفسها بالدرجة الأولى، وعلى الأسرة بالدرجة الثانية." (الأصفر،2005)

فكثيراً ما يشجع الرجل على عمل المرأة من أجل الاستفادة من المردود الاقتصادي الذي تجنيه من عملها، والذي يضاف إلى دخل الأسرة بهدف تحسين أوضاع معيشتها. وأكثر ما يكون هذا الدافع ظاهراً لدى الأفراد المتزوجين. حيث يسهم مردود عمل المرأة كثيراً في تأمين المتطلبات الأسرية الأساسيّة وتحسين مستوى معيشتها، خاصّة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع العربي باستمرار. ذلك أن المستوى المعيشي للأسرة يعدّ واحداً من العوامل التي أسهمت وتسهم كثيراً في دخول المرأة إلى سوق العمل وفي توضيح معنى العمل والغاية منه بالنسبة إلى المرأة. (الأصفر،2005)

2- **دوافع ذاتية:** عندما تندفع بعض النساء إلى العمل بدافع تحقيق استقلالها الاقتصادي وعدم بقائها في موقع المستهلك في أسرتها. إنما هي تسعى من خلال العمل لأن تكون عضواً منتجاً وفاعلاً في الأسرة والمجتمع. وهذا من شأنه أن يعزز ثقتها بنفسها، وينمّي قدراتها ومواهبها ويساعدها على إثبات وجودها، فهي ليست أقل شأناً من الرجل وباستطاعتها العمل بشكل يرقى إلى أعلى المستويات، وأن تحقق أكبر الإنجازات، وأن تسهم بشكل فعال في تنمية مجتمعها. وبطبيعة الحال، إنها تسعى من وراء ذلك كله إلى إثبات ضرورة إدماجها كمورد مهم ضمن القوة العاملة في القطاعات الإنتاجيّة الفعالة في المجتمع، وإثبات فعالية تطوير إمكاناتها، بغية تحقيق مساواتها مع الرجل، خاصةً وأنها تمتلك من حيث الطبيعة الإمكانات والمؤهلات التي تخولها لذلك. (الأصفر،2005)

وبناء على ذلك، فإن تأكيد الذات، والمكانة الاجتماعية، وتعزيز الشخصية، وتنمية المهارات هي دوافع أخرى لا تقل أهميتها عن أهمية الدافع الاقتصادي. فالمرأة تسعى من وراء عملها إلى تأكيد ذاتها وإبراز شخصيتها بوصفها عنصراً مهماً في المجتمع له حقوق مثلما عليه واجبات يسعى لنيلها وتحقيقها، حيث يلعب تعليم الفتاة دوراً كبيراً ويكتسب أهميةً كبيرةً من خلال الأهلية التي يعطيها للمرأة في عدة مجالات لعلّ أهمها العمل، الاستقلالية الاقتصادية، والتوعية الذاتية، وتطور الشخصية. (حطب ومكي،1987)

وهذه العوامل المذكورة سابقاً، إنما هي عوامل مترابطة مع بعضها وعلى نحوٍ متبادل ومتكامل. فالحاجة إلى تأكيد الذات تستلزم بالضرورة الاستقلال الاقتصادي حتى تستطيع المرأة أن تتحرر من تبعيتها للآخرين وبالتالي تستطيع التعبير عن نفسها تعبيراً حرّاً واعياً، من جانب آخر فإن الاستقلال الاقتصادي يمكّن الإنسان من إشباع حاجاته المختلفة دون توقّف ذلك على إرادة الآخرين، وهذا بدوره يسهم في تحقيق حاجة الفرد الأساسية ولاسيّما المرأة في تأكيد ذاتها بين الجماعات المختلفة التي تنتمي إليها.

**رابعاً–معوقات عمل المرأة:**

1– **عوامل موضوعية:** تواجه المرأة عند نزولها إلى ميدان العمل العديد من العقبات المتشابكة التي تتعلق بالواقع الاجتماعي المحيط بها وبالإمكانات المتاحة أمامها، إن انخفاض المستوى التعليمي وانتشار والأمية في المجتمع من شأنه أن يؤثر سلباً على قضية عمل المرأة.

ولعل ذلك يظهر أكثر ما يمكن من خلال نظرة المجتمع إلى المرأة وعملها، " فتشجيع المرأة على العمل يبدأ من اللحظة التي يوفر المجتمع لها فيها مقعداً للدراسة، ويلزم البنات بالتعلم تماماً مثل الصبيان، ويفرض عقوبات صارمة على الأهل لدفعهم إلى احترام ذلك." (حطب ومكي،1987) وتشكل سيادة المعتقدات الخاطئة والجامدة حول قضية المرأة وما لذلك من تأثير على مواقف الرجال بشكل خاص عاملاً موضوعياً آخر يقف عائقاً في طريق تفعيل دور المرأة في المجتمع. وتلعب العادات والتقاليد الدور الأبرز في هذه القضية. لذلك يجب التركيز على ما تحمله العقلية الاجتماعية من أفكار تعادي عمل المرأة ومحاولة التخلص منها كخطوة أولى في طريق تفعيل دور المرأة في المجتمع بشكل أكبر، حيث إن "كثيراً من البلدان تتمتع بقوانين منسجمة مع متطلبات الواقع، ولكن الموقف الاجتماعي ما زال متخلفاً عن هذه القوانين. على أن تغيير الموقف الاجتماعي قد يكون أكثر صعوبة من تغيير القانون لأن الأول لا يتحقق إلا كنتاج تغييرات ثقافية وتراكمات قد تأخذ أجيالاً." (شعبان، 2000) فالنظرة إلى عمل المرأة أنه عمل ثانوي وليس له قيمة حقيقية في المجتمع، تعد من أخطر العوامل التي تحول دون استثمار هذا العمل على النحو الأمثل (تميم،1998)

وبذلك نرى أن صورة المرأة كما ترسمها الثقافة السائدة في المجتمع لم تكن دائماً تشجع على انتظار تغيير النظرة إلى عملها وأهمية إسهامها في تنمية مجتمعها، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية، فقد عانت المرأة من ضعف في توفير المؤسسات الاجتماعية التي من شأنها أن تساعدها وتخفف بعض الأعباء عنها؛ مثل توفير دور الحضانة ورياض الأطفال وبأسعار تناسب جميع فئات المجتمع، لكن بالمقابل لا يجوز إلقاء كامل اللوم على الظروف الموضوعية في مسألة ضعف إسهام المرأة في العمل. فكثيراً ما تسهم المرأة في إعادة إنتاج الظروف وتكريسها وجعلها أمراً مسلماً به، وذلك بسبب كون الأم المسؤولة الأولى عن تنشئة الأجيال. فإما أن تعمل على ترسيخ النظرة التقليدية وإما تبثّ فيهم قيم احترام الغير وتقدير العمل، بالإضافة إلى غرس قيم المساواة بين الجنسين التي من شأنها أن تخلق جيلاً يؤمن بأهمية التكامل بين عمل الرجل والمرأة في سبيل تنمية المجتمع وتقدمه.

**2–عوامل ذاتية:** ما من شك أن استمرار واقع تبعية المرأة على مدار قرون عديدة ترك آثاراً سلبية لا يمكن تجاهلها على ذات المرأة وعلى نظرتها لذاتها، فهذا الواقع قد أحال سلوكها إلى مجرد قوالب متحجرة ومحددة سلفاً بفعل ترسّخها كتقاليد وتجذّرها في الحياة الاجتماعية. وهذا بدوره أدى إلى تغلغل قيم الاتّكال على الرجال في نفوس النساء أنفسهنّ. (حطب ومكي،1987)

الأمر الذي ينعكس بالضرورة على وعيها بضرورة العمل من أجل تطوير شخصية الإنسان وتحقيق التوازن بين الجنسين، فنتائج العمل لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب إنما تتعداه لتصيب الجوانب الثقافية والاجتماعية في حياة الفرد والجماعة، وكل ذلك من شأنه أن يترك آثاراً عميقة في الأجيال اللاحقة سواء اتخذ ذلك موقفاً إيجابياً أم سلبياً تجاه القضية المدروسة.

فمقولة "الضلع القاصر" أو "الجنس اللطيف" هي في الأصل مقولات متخلفة ينبغي على كل إنسان رفضها واستبعادها من تفكيره وممارساته. إن هذه المقولات متناقضة كل التناقض مع ما أثبتته المرأة على أرض الواقع، ومع ذلك نرى بعضاً منها يطبق في الممارسات الاجتماعية والعائلية."(شعبان،2005)

وعلى ذلك، فإن مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية ليست غاية بحدّ ذاتها، إنما ينبغي أن يتمّ ذلك في سبيل تحقيق غايات أسمى من وراء هذه المشاركة، والأهم من ذلك أن يعي أفراد المجتمع رجالاً كانوا أو نساءً بأهمية هذه الغايات ودورها في تطوير الواقع المعاش وتنميته. ولا بد من أن تستلم المرأة ذاتها زمام المبادرة، وتثبت ذاتها وقدرتها، فالقضية قضيتها أولاً وأخيراً، وعلى عاتقها تقع مسؤولية النهوض بها ومعالجة مشكلتها بأسلوبها ولغتها.

## النتائج والمناقشة:

### 1- توزع أفراد العينة بحسب الجنس:

يبين الشكل (1) أن أفراد العينة توزعوا بين 216 من الذكور و168 من الإناث.

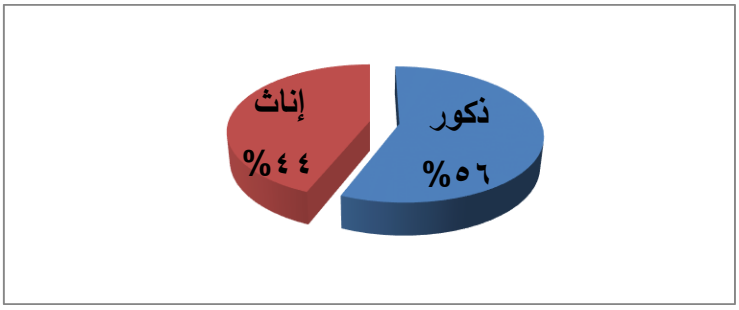


الشكل (1): توزع أفراد العينة بحسب الجنس

### 2- توزع أفراد العينة بحسب العمر:

إن أفراد العينة توزعوا بين نسبة 30.47% ضمن الفئة العمرية (22-19)، و34.90% ضمن الفئة العمرية (26-23)، و29.95% ضمن الفئة العمرية (30-27)، و3.38% ضمن الفئة العمرية (34-31)، و1.3% ضمن الفئة العمرية (35 فما فوق)؛ وذلك كما يوضح الشكل الآتي:

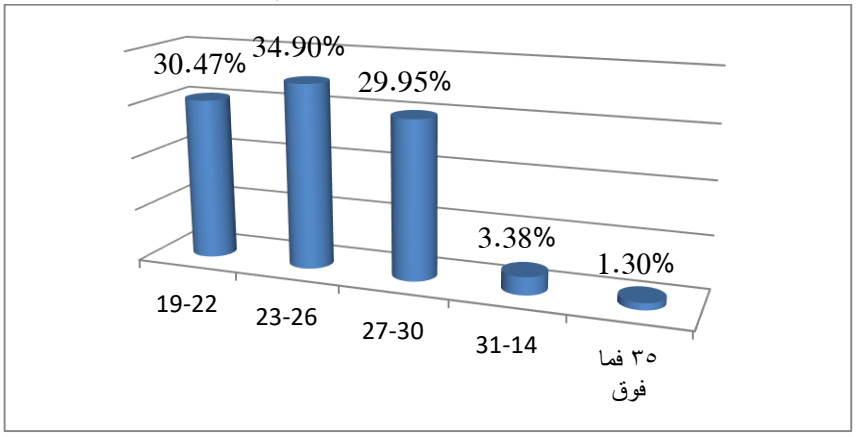


الشكل(2): توزع أفراد العينة بحسب العمر

### 3- توزع أفراد العينة بحسب الحالة الاجتماعية:

يبين الشكل (3) أن أفراد العينة توزعوا بين 91.36% عازب و8.64% متزوج.

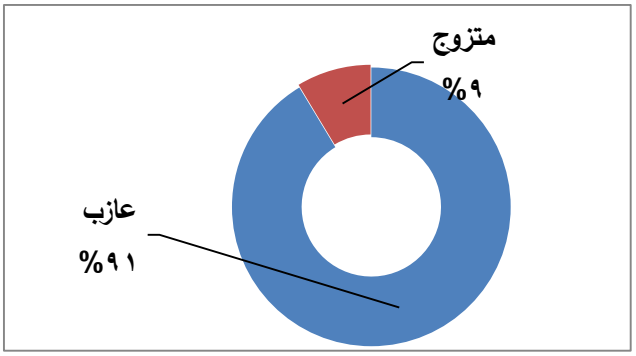


الشكل (3): توزع أفراد العينة بحسب الحالة الاجتماعية

### 4- توزع أفراد العينة بحسب مكان الإقامة الدائم:

يبين الجدول (1) أن 68.49% من أفراد العينة من أبناء المنطقة الساحلية، وبالمقابل فإن 31.51% من أفراد العينة كانوا من أبناء المنطقة الداخلية. لذلك تمت الإشارة سابقاً إلى أن مجتمع الجامعة هو عبارة عن مجتمع مصغر يضم أفراداً من جميع المناطق والبيئات الاجتماعية السورية، لذلك فإن آراء المبحوثين لن تكون محصورة بمنطقة جغرافية محددة دون غيرها، وسوف تعكس خلفيات ثقافية متعددة إزاء الموضوع المدروس.

**الجدول (1): توزع أفراد العينة بحسب مكان الإقامة الدائم**

| مكان الإقامة الدائم | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| المنطقة الساحلية | 263 | 68.49 |
| المنطقة الداخلية | 121 | 31.51 |
| المجموع | 384 | 100 |

المصدر: أعد الجدول تبعاً لنتائج الدراسة الميدانية، 2021.

## 5- مناقشة النتائج:

يبين الجدول (2) المتعلق ببيانات الفرض الأول الذي يقول بعدم وجود علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي للفرد وازدياد قبوله لعمل المرأة.

**الجدول (2): يبين إجابات أفراد العينة وتوزعهم بحسب قبولهم لعمل المرأة**

| السؤال | الجنس | التكرارات والنسب | موافق جداً | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق إطلاقاً | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1-ضرورة عمل المرأة في الوقت الحاضر | ذكور | التكرار | 69 | 78 | 9 | 43 | 17 | 216 |
| | | النسبة | %32 | %36 | %4 | %20 | %8 | %100 |
| | إناث | التكرار | 154 | 14 | 0 | 0 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %92 | %8 | %0 | %0 | %0 | %100 |
| 2-المساهمة الفعلية في تنمية المجتمع | ذكور | التكرار | 52 | 137 | 9 | 9 | 9 | 216 |
| | | النسبة | %24 | %64 | %4 | %4 | %4 | %100 |
| | إناث | التكرار | 114 | 47 | 7 | 0 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %68 | %28 | %4 | %0 | %0 | %100 |
| 3-ضرورة تنمية مهارات الفتاة لتكون | ذكور | التكرار | 60 | 130 | 17 | 0 | 9 | 216 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عضواً منتجا | | النسبة | %28 | %60 | %8 | %0 | %4 | %100 |
| | إناث | التكرار | 114 | 54 | 0 | 0 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %68 | %32 | %0 | %0 | %0 | %100 |
| 4-ضرورة حصول المرأة على حقها في العمل | ذكور | التكرار | 34 | 129 | 26 | 18 | 9 | 216 |
| | | النسبة | %16 | %60 | %12 | %8 | %4 | %100 |
| | إناث | التكرار | 94 | 65 | 9 | 0 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %56 | %40 | %4 | %0 | %0 | %100 |
| 5-ضرورة اتخاذ إجراءات فعلية لتطوير عمل المرأة | ذكور | التكرار | 69 | 86 | 34 | 18 | 9 | 216 |
| | | النسبة | %32 | %40 | %16 | %8 | %4 | %100 |
| | إناث | التكرار | 94 | 53 | 21 | 0 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %56 | %32 | %12 | %0 | %0 | %100 |
| 6-عمل المرأة خارج المنزل لا فائدة منه | ذكور | التكرار | 9 | 18 | 26 | 60 | 103 | 216 |
| | | النسبة | %4 | %8 | %12 | %28 | %48 | %100 |
| | إناث | التكرار | 0 | 7 | 0 | 74 | 87 | 168 |
| | | النسبة | %0 | %4 | %0 | %44 | %52 | %100 |
| 7-ربط المساهمة في التنمية بالخروج للعمل | ذكور | التكرار | 25 | 103 | 35 | 35 | 18 | 216 |
| | | النسبة | %12 | %48 | %16 | %16 | %8 | %100 |
| | إناث | التكرار | 20 | 80 | 14 | 40 | 14 | 168 |
| | | النسبة | %12 | %48 | %8 | %24 | %8 | %100 |
| 8-العمل المنزلي للمرأة يسهم في تنمية المجتمع | ذكور | التكرار | 43 | 129 | 9 | 26 | 9 | 216 |
| | | النسبة | %20 | %60 | %4 | %12 | %4 | %100 |
| | إناث | التكرار | 34 | 101 | 13 | 20 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %20 | %60 | %8 | %12 | %0 | %100 |

المصدر: أعد الجدول تبعاً لنتائج الدراسة الميدانية، 2021.

أوضح الجدول السابق نتائج الفرضية الأولى، مبيناً التحليل الآتي:

1- **عمل المرأة أصبح ضرورة في الوقت الحاضر:** جاءت موافقة الذكور بنسبة 68% من مجموع الذكور، بينما بلغت نسبة الإناث الموافقات 100%. وعلى الرغم من تأييد كلا الجنسين لضرورة عمل المرأة إلا أن الفرق يبدو واضحاً بين المؤيدين لذلك، وهذا يدل على أن الإناث كانوا أكثر إدراكاً لضرورة عملهن. ومع ذلك فقد كانت النسبة الإجمالية للموافقين على هذه المسألة 84% من أفراد العينة الكلية، وهي نسبة جيدة تظهر مستوى جيداً من الوعي بأهمية عمل المرأة في الوقت الحاضر.

2- **لعمل المرأة مساهمة فعلية في تنمية المجتمع:** يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الموافقة على ذلك كانت 88% من مجموع الذكور، و96% من مجموع الإناث. هنا أيضاً يمكن ملاحظة فرق وإن كان قليلاً بين نسبة الذكور والإناث الموافقين على هذا الأمر، إلا أن النسبة الإجمالية لجميع أفراد العينة والتي بلغت 92% تظهر تأييداً واضحاً وكبيراً لمساهمة عمل المرأة في تنمية المجتمع.

3- **توجد ضرورة لتنمية مهارات الفتاة لتكون عضواً منتجاً في المجتمع:** جاءت نسبة الموافقة 88% من مجموع الذكور، و100% من مجموع الإناث. لتغدو نسبة الموافقة الإجمالية 94% من مجموع أفراد العينة. مما يعني وعي كبير لدى الأفراد بضرورة الاهتمام بمهارات الإناث في المجتمع والعمل

على تنميتها وصقلها، وعدم الاقتصار على الاهتمام بالذكور بوصفهم القوة الإنتاجية الوحيدة في المجتمع، وأن لدور الإناث أهمية كما لدور الذكور في تحقيق التنمية المجتمعية.

4- **من حق المرأة أن تحصل على فرصتها في ممارسة عمل خارج المنزل:** نسبة الذكور الموافقين على ذلك الأمر بلغت 76%، بينما بلغت نسبة الإناث الموافقات 96%. هنا أيضاً يمكن ملاحظة الفرق بين نسبة الموافقة لدى الذكور والإناث، فقد كان الذكور أقل تشجيعاً لهذا الأمر مما يدل على وجود تحفظات دائمة لدى بعض الذكور تجاه عمل المرأة خارج المنزل، ووجود تردد لدى بعضهم الآخر عند تفكيره القبول بهذه المسألة.

5- **هناك ضرورة لاتخاذ إجراءات فعلية لتطوير مساهمة النساء في تنمية مجتمعهن:** تظهر نسب الموافقة 72% من الذكور، و88% من الإناث. لتصبح نسبة الموافقة الإجمالية 80% من مجموع أفراد العينة وهي تظهر تأييداً كبيراً لضرورة وضع الخطط واتخاذ الإجراءات التي تشجع على استثمار عمل المرأة وتقدم لها تسهيلات تساعدها على تحمل مسؤولياتها، بالتالي تخفف من أشكال الاستغلال التي تتعرض لها.

6- **عمل المرأة خارج المنزل لا فائدة منه:** جاءت نسبة الموافقة على هذا الأمر بنسبة 12% للذكور، و4% للإناث وهذا يدل على الرفض الكبير لهذا الرأي عند كلا الجنسين. وبالمقابل جاءت نسبة الرفض لهذا الأمر والتي بلغت عند الذكور 76%، وعند الإناث 96% لتؤكد الوعي والإدراك لأفراد الجنسين بأهمية عمل المرأة وفائدته الكبيرة التي تعود على المرأة نفسها وعلى المجتمع ككل، وبنسبة لا تقل عن 86% لمجمل أفراد العينة.

7- **عدم خروج المرأة للعمل يعني عدم مساهمتها في التنمية المجتمعية:** جاءت الموافقة على ذلك من قبل الذكور بنسبة 60%، في مقابل 60% أيضاً من الإناث الذين وافقوا على ذلك. وبالتالي تكون نسبة 60% من إجمالي أفراد العينة تقيم علاقة ربط بين ممارسة المرأة لعمل خارج المنزل ومساهمتها في تنمية مجتمعها. ما يعني أن هذا العمل هو الكفيل بإعطائها فرصة حقيقية للمشاركة المجتمعية الفعالة.

8- **العمل المنزلي للمرأة يسهم في تنمية المجتمع:** نسبة الموافقة للذكور 80%، وللإناث 80%. وبذلك يكون 80% من إجمالي أفراد العينة يدركون أهمية العمل المنزلي للمرأة ودوره في التنمية المجتمعية الشاملة التي لا تقتصر على الأعمال التي تمارسها المرأة خارج المنزل، وهذا يؤيد ما جاءت به العديد من الدراسات التي تفيد بأن أبسط عمل تقوم به المرأة داخل منزلها تكون له مساهمة في العملية التنموية الشاملة. لذلك فإن للأعمال المنزلية أهمية لا يستهان بها ومن الواجب الاعتراف بأهميتها ودورها وإعطائها القيمة التي تستحقها.

ومن كل ما تقدم يمكن استخلاص نتيجة مفادها أن معظم أفراد العينة ومن الجنسين أيّدوا عمل المرأة وأهميته ودوره في عملية التنمية المجتمعية، وشجعوا على ضرورة اتخاذ إجراءات من شأنها أن تطور استثمار هذا العمل وتنظمه؛ وبالمقابل تعطي جهود المرأة القيمة التي تستحقها سواء تعلق الأمر بعملها خارج المنزل أم داخله وإن اختلفت آليات العمل في كل منهما. وإن وجدت فروق بين نسب الجنسين إلا أن ذلك لا ينفي الاتجاه الإيجابي العام نحو عمل المرأة. الأمر الذي دل على نفي صحة الفرض الأول للبحث، ويؤكد وجود علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي للفرد وازدياد القبول لعمل المرأة بين كلا الجنسين. وهذا ما يتفق مع دراسة ايبش،

حيث بينت دراسته أن غالبية عينة مجتمعه نظرت للمرأة العاملة باحترام، مما شجع دورها المثمر في عملية التنمية.

وتوضح معطيات الجدول (3) توزع أفراد العينة بحسب الفرض الثاني الذي يقول بعدم وجود علاقة بين رغبة الفتاة في الحصول على الاستقلال الاقتصادي وبين إقبالها على العمل، وقد توزعت الآراء وفق التالي:

**الجدول (3): يبين توزع أفراد العينة وفق الفرض الثاني**

| السؤال | الجنس | التكرارات والنسب | موافق جداً | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق إطلاقاً | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1-ضرورة وجود دخل اقتصادي خاص لكل فرد | ذكور | التكرار | 86 | 86 | 35 | 0 | 9 | 216 |
| | | النسبة | %40 | %40 | %16 | %0 | %4 | %100 |
| | إناث | التكرار | 75 | 75 | 18 | 0 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %44 | %44 | %12 | %0 | %0 | %100 |
| 2-حق المرأة بدخل اقتصادي خاص بها | ذكور | التكرار | 51 | 77 | 35 | 18 | 35 | 216 |
| | | النسبة | %24 | %36 | %16 | %8 | %16 | %100 |
| | إناث | التكرار | 100 | 60 | 8 | 0 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %60 | %36 | %4 | %0 | %0 | %100 |
| 3-وجوب المحافظة على التبعية الاقتصادية للرجل | ذكور | التكرار | 18 | 86 | 18 | 60 | 34 | 216 |
| | | النسبة | %8 | %40 | %8 | %28 | %16 | %100 |
| | إناث | التكرار | 7 | 21 | 0 | 73 | 67 | 168 |
| | | النسبة | %4 | %12 | %0 | %44 | %40 | %100 |
| 4-الاستقلال الاقتصادي دافع أساسي لعمل المرأة | ذكور | التكرار | 9 | 86 | 51 | 43 | 27 | 216 |
| | | النسبة | %4 | %40 | %24 | %20 | %12 | %100 |
| | إناث | التكرار | 60 | 80 | 20 | 8 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %36 | %48 | %12 | %4 | %0 | %100 |
| 5-التحرر الاقتصادي هو سبيل تحرر المرأة | ذكور | التكرار | 9 | 52 | 25 | 96 | 34 | 216 |
| | | النسبة | %4 | %24 | %12 | %44 | %16 | %100 |
| | إناث | التكرار | 20 | 67 | 33 | 40 | 8 | 168 |
| | | النسبة | %12 | %40 | %20 | %24 | %4 | %100 |

المصدر: أعد الجدول تبعاً لنتائج الدراسة الميدانية، 2021.

أوضح الجدول السابق نتائج الفرضية الثانية، مبيناً التحليل الآتي:

1- **إن احتياجات الحياة المعاصرة تتطلب أن يكون لكل فرد دخله الاقتصادي الخاص به:** يتبين من معطيات الجدول أن نسبة الذكور الموافقين بلغت 80%، بينما موافقة الإناث 88%، لتصبح النسبة الإجمالية للموافقة 84% من أفراد العينة. مما يظهر اهتمام الشباب من الجنسين بضرورة أن يكون لكل فرد دخله الاقتصادي الخاص وفقاً لتطورات واحتياجات الحياة المعاصرة التي اختلفت متطلباتها كثيراً عمّا كانت عليه سابقاً.

2- **من حق المرأة تحديداً أن تتمتع بدخل اقتصادي خاص بها:** جاءت الإجابات 60% من الذكور الذين وافقوا على ضرورة الدخل الخاص لكل فرد، بينما 96% من الإناث وافقن على هذه

المسألة. وبناء على ذلك يمكن ملاحظة الانخفاض في نسبة الذكور ملحوظ عندما تعلق الأمر بالمرأة على وجه الخصوص. الأمر الذي يعني أنه على الرغم من إقرار معظم الذكور بأهمية عمل المرأة وفائدته إلا أن بعضهم ما يزال ينكر عليها حقها في أن تجني ثمار تعبها وحقها في الاستفادة من دخلها، إنما جني المال هو مسؤولية الرجال وحدهم. وفي المقابل يمكن ملاحظة ارتفاع نسبة النساء اللواتي أيّدن حقهن في الحصول على دخلهم الخاص.

3- **يجب المحافظة على تبعية المرأة اقتصادياً للرجل:** يمكن ملاحظة أن نسبة 48% من الذكور وافقوا على وجوب المحافظة على هذه التبعية، ربما على خلفية الاعتقاد بأن جني المال مسؤولية تخص الرجال وهم الأقدر على حسن التصرف به وأن ذلك من حقهم فقط، يظهر ذلك على الرغم من نسبة التأييد المرتفعة التي جاءت في البداية مؤيدة لعمل المرأة ولضرورته. وفي المقابل نجد أن نسبة الإناث الموافقات بلغت 16% في مقابل 84% من اللواتي رفضن مسألة التبعية. مما يعكس وعي كبير لدى الإناث للتأثير السلبي لهذه التبعية وبالتالي فإن المسؤولية الأكبر تقع على عاتقهن في مسألة ضرورة حصول المرأة على استقلالها الاقتصادي. وأياً يكن فإن الموافقة الإجمالية على ضرورة الاستقلال الاقتصادي للمرأة بنسبة 64% من إجمالي أفراد العينة.

4- **أول ما يدفع المرأة للعمل هو تحقيق استقلالها الاقتصادي:** أيّد الذكور بنسبة 44%، بينما أخذ 24% منهم موقف الحياد. يمكن ملاحظة ارتفاع نسبة الحياد إذا ما قورنت بنسبة الموافقة، مما يدلّ على اعتقاد نسبة ليست كبيرة منهم بأهمية العامل الاقتصادي باعتباره عاملاً رئيساً يدفع المرأة للخروج إلى العمل، هذا الدافع الذي جاءت لتؤكد أهميته بفارق أكبر بكثير نسبة الإناث اللواتي أيّدن هذا الدافع، ودوره الكبير في اتخاذ المرأة قرار مزاولة العمل خارج المنزل والتي بلغت 84%، لتغدو نسبة الموافقة الإجمالية 64% من أفراد العينة، الأمر الذي يؤكد أن الاستقلال الاقتصادي مهم وضروري كدافع لعمل المرأة من وجهة نظر غالبية افراد الجنسين في العينة المدروسة.

5- **تحرر المرأة يبدأ أولاً من تحررها الاقتصادي:** تبين ان 28% من الذكور وافقوا على ذلك، 12% أخذوا موقف الحياد، بينما ارتفعت نسبة الرافضين بنسبة 60%. فلم يكن التحرر الاقتصادي للمرأة يشكل شرطاً أساسياً لتحررها على المستويات الأخرى. بينما جاءت إجابات الإناث وفق النسب التالية: 52% وافقن على ذلك، بينما أخذت 20% منهن موقف الحياد، و28% رفضن ذلك. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الموافقة لدى الإناث عنها لدى الذكور إلا أن النسبة الإجمالية لأفراد العينة لم تؤيد الرأي القائل بأن تحرر المرأة يبدأ أولاً من تحررها الاقتصادي والتي بلغت 40%، إنما النسبة الأكبر من المبحوثين كانت تحمل رأياً مخالفاً لذلك وبنسبة 44%، فمن الممكن ان تكون هناك عوامل أخرى بالإضافة للعامل الاقتصادي لتحرر المرأة من وجهة نظر غالبية افراد الجنسين في العينة المدروسة.

وبناء على المعلومات والنسب المستخلصة من الجدول المتعلق بافتراض عدم وجود علاقة بين رغبة الفتاة في الحصول على الاستقلال الاقتصادي وبين إقبالها على العمل، يتبين أهمية العامل الاقتصادي بوصفه دافعاً أساسياً لعمل المرأة؛ وقد أيدت ذلك نسبة الإناث بشكل أكبر بكثير من نسبة الذكور، الذين أوضحوا أهمية أقل لهذا العامل بوصفه واحداً من الدوافع الأساسية لعمل المرأة، الأمر الذي يثبت نفي الفرضية الصفرية ويؤكد قبول الفرضية البديلة التي تربط بين إقبال المرأة على العمل وتحقيق استقلالها الاقتصادي ويدل على وجود

العلاقة بين المتغيرين، وهذا ما تشابه مع دراسة الجوراني في التأكيد على أهمية العمل في القطاع غير الرسمي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي.

يوضح الجدول (4) توزع أفراد العينة بحسب **الفرض الثالث** الذي يقول بعدم وجود علاقة بين رغبة الفتاة في الحصول على مكانة اجتماعية مرتفعة وبين إقبالها على العمل، ومن خلال دراسة معطيات هذا الجدول يمكن استخلاص بعض النتائج المتعلقة بالقضايا الآتية:

**الجدول (4): يبين توزع أفراد العينة بحسب الفرض الثالث**

| السؤال | الجنس | التكرارات والنسب | موافق جداً | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق إطلاقاً | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1-عمل المرأة يعزز مكانتها | ذكور | التكرار | 52 | 94 | 26 | 26 | 18 | 216 |
| | | النسبة | %24 | %44 | %12 | %12 | %8 | %100 |
| | إناث | التكرار | 140 | 20 | 0 | 8 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %84 | %12 | %0 | %4 | %0 | %100 |
| 2-المكانة الاجتماعية دافع أساسي | ذكور | التكرار | 18 | 60 | 51 | 69 | 18 | 216 |
| | | النسبة | %8 | %28 | %24 | %32 | %8 | %100 |
| | إناث | التكرار | 71 | 65 | 16 | 8 | 8 | 168 |
| | | النسبة | %44 | %40 | %8 | %4 | %4 | %100 |
| 3-العمل يعزز الدور الفعلي للمرأة | ذكور | التكرار | 43 | 112 | 9 | 18 | 34 | 216 |
| | | النسبة | %20 | %52 | %4 | %8 | %16 | %100 |
| | إناث | التكرار | 46 | 93 | 20 | 8 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %28 | %56 | %12 | %4 | %0 | %100 |
| 4-للمرأةالعاملة تأثير أكبر في اتخاذ القرار | ذكور | التكرار | 25 | 112 | 18 | 43 | 18 | 216 |
| | | النسبة | %12 | %52 | %8 | %20 | %8 | %100 |
| | إناث | التكرار | 79 | 47 | 16 | 26 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %48 | %28 | %8 | %16 | %0 | %100 |
| 5-الفرصة الحقيقية للمشاركة المجتمعية | ذكور | التكرار | 34 | 112 | 52 | 9 | 9 | 216 |
| | | النسبة | %16 | %52 | %24 | %4 | %4 | %100 |
| | إناث | التكرار | 99 | 46 | 8 | 16 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %60 | %28 | %4 | %8 | %0 | %100 |
| 6-مكانة المرأة تنعكس على أسرتها | ذكور | التكرار | 26 | 120 | 26 | 26 | 18 | 216 |
| | | النسبة | %12 | %56 | %12 | %12 | %8 | %100 |
| | إناث | التكرار | 80 | 80 | 0 | 0 | 8 | 168 |
| | | النسبة | %48 | %48 | %0 | %0 | %4 | %100 |
| 7-ارتفاع مكانة المرأة يدل على التقدم | ذكور | التكرار | 52 | 111 | 26 | 18 | 9 | 216 |
| | | النسبة | %24 | %52 | %12 | %8 | %4 | %100 |
| | إناث | التكرار | 108 | 40 | 20 | 0 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %64 | %24 | %12 | %0 | %0 | %100 |

المصدر: أعد الجدول تبعاً لنتائج الدراسة الميدانية، 2021.

أوضح الجدول السابق نتائج الفرضية الثالثة، مبيناً التحليل الآتي:

1- **عمل المرأة خارج المنزل يعزز مكانتها الاجتماعية:** بعد دراسة معطيات الجدول يمكن استنتاج أن 68% من مجموع الذكور وافقوا هذا الرأي، بينما كانت نسبة المعارضة 20%. وفي المقابل بلغت موافقة الإناث نسبة 96% وهي نسبة كبيرة في مقابل 4% من غير الموافقات، لتبلغ نسبة الموافقة الإجمالية 82% ممن أكدوا أن عمل المرأة يسهم في تعزيز مكانتها الاجتماعية، وقد جاءت الموافقة لدى الإناث أكبر منها لدى الذكور، الأمر الذي يدل على ضعف إدراك بعض الذكور أهمية عمل المرأة على الصعيد الشخصي لها.

2- **رغبة المرأة في الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة يعد دافعاً أساسياً لخروجها للعمل:** جاءت نسبة الذكور المؤيدة لهذا الرأي قليلة فقد بلغت 36% فقط، في مقابل نسبة رفض تمثلت بنسبة 40%، بينما نلاحظ أن الإناث أيدن ذلك بنسبة بلغت 84%. وبناء على ذلك تغدو نسبة الموافقة الكلية 60% الذين أوضحوا أهمية المكانة الاجتماعية للمرأة بوصفها دافعاً للعمل. بينما يمكن بوضوح ملاحظة النسبة المنخفضة من الذكور الذين وافقوا على ذلك ربما بسبب اعتقادهم بوجود عوامل أخرى أهم تدفع المرأة للخروج والعمل.

3- **عمل المرأة خارج المنزل يعزز دورها الفعلي ضمن الأسرة:** تمّ التوصل إلى أن نسبة 72% من الذكور وافقوا، بينما وافقت 84% من الإناث. لتبلغ بذلك نسبة الموافقة الكلية 78% من أفراد العينة. الأمر الذي يؤكد أهمية ذلك العمل ودوره وانعكاساته الإيجابية على الأدوار الأسرية، وهذا يعني أن معظم أفراد العينة يربطون بين استقلال المرأة الاقتصادي وما يمنحها ذلك من قوة ونفوذ أكبر على صعيد أسرتها، وتصبح عندئذٍ تشارك فعلياً في رسم مسار حياة الأسرة وتدبير شؤونها.

4- **المرأة العاملة لها تأثير أكبر في اتخاذ قرارات الأسرة:** بلغت موافقة الذكور نسبة 64%. في حين بلغت موافقة الإناث 76%، لتصبح نسبة الموافقة الإجمالية على ذلك 70% من أفراد العينة، وهي نسبة تؤكد أهمية العمل في حياة المرأة كونه يعزز فرصتها في أن يكون لها إسهام فعال في اتخاذ قرارات أسرتها، والمشاركة في صنع حياتها. في الوقت الذي جاءت فيه نسبة 30% من أفراد العينة الموزعين بين الرفض والحياد، ذلك أنه ليس بالضرورة أن تكون المرأة عاملة حتى يكون لها دور فعال في أسرتها، بالمقابل هناك الكثير من النساء العاملات اللواتي يعانين شتى أشكال القهر ضمن أسرهن من تهميشٍ واستغلال لهنّ بصورة كلية أو جزئية.

5- **عمل المرأة خارج المنزل يعطيها فرصة حقيقية للمشاركة المجتمعية الفعالة:** يمكن من خلال دراسة المعلومات الواردة في الجدول السابق استنتاج أن معظم أفراد العينة أيدوا مسألة أن عمل المرأة خارج المنزل يعزز فرصتها في أن يكون لها مشاركة أكبر في تنمية وتطوير مجتمعها. فقد بلغت نسبة الذكور الموافقين على ذلك 68%، في حين بلغت نسبة الإناث 88%، لتصبح نسبة الموافقة 78% لمجمل أفراد العينة.

6- **المكانة الاجتماعية المرتفعة للمرأة تنعكس إيجاباً على أسرتها:** بلغت نسبة الذكور الموافقين 68%، بينما بلغت نسبة الإناث الموافقات 96%، وهي نسبة إنما تعكس الفرق الواضح بين الجنسين في مسألة الاهتمام الواضح لدى الإناث بفوائد العمل الاجتماعية بصورة لا تقلّ أهمية عن الفوائد

الاقتصادية، في حين يبدو الذكور أكثر اهتماماً وإدراكاً للفوائد المادية التي يعود بها عمل المرأة وأقل ثقة بما يمكن أن تحصل عليه المرأة من مزايا اجتماعية تنعكس انعكاساً إيجابياً على حياتها وحياة أسرتها. ومع ذلك فقد بلغت نسبة الموافقة الإجمالية 82% ممن يوافقون على أن مكانة المرأة الاجتماعية المرتفعة تترك تأثيراً إيجابياً على أسرتها.

7- **يعد ارتفاع المكانة الاجتماعية للمرأة مؤشراً مهماً على تقدّم المجتمع:** بلغ التأييد عند الذكور 76% وعند الإناث 88%، لتصبح نسبة الموافقة الكلية 82% من أفراد العينة. هذه النسبة تؤكد وعي الجنسين بأهمية دور المرأة في مجتمع يعي بأن ارتفاع مكانة المرأة له تأثير إيجابي على المجتمع ككل، ولا ينظر إلى المرأة نظرة استضعاف تحرمها من حقوقها وواجباتها تجاه مجتمعها.

ومن خلال قراءة الجدول السابق على هذا النحو، يمكن استنتاج أهمية الدور الذي يلعبه عامل الحصول على مكانة اجتماعية مرتفعة كدافع لعمل المرأة خارج المنزل، وبشكل خاص لدى الإناث. فالمرأة صاحبة كيان ودور في نهاية المطاف ولا بد من الاعتراف بذلك وتقديره كجزء من خطة التنمية المجتمعية الشاملة. والاتجاه العام لأفراد العينة يظهر إلى حد معقول وعياً بهذه المسألة وأهميتها ليس على صعيد المرأة فحسب، إنما على صعيد المجتمع ككل. وهذا بطبيعة الحال يحقق نفي صحة الفرض الثالث في البحث، الامر الذي يدل على وجود علاقة بين المتغيرين؛ فقد بيّنت نسب الإناث على وجه الخصوص ذلك الارتباط بين ما يمنحه العمل للمرأة من مزايا على المستوى الشخصي وبين الإقبال على العمل عند الإناث. وهذا ما أكده الفارس في دراسته على ضرورة توعية المرأة بحقوقها لتستطيع الدفاع عنها وتدعيم مكانتها الاجتماعية.

يوضح الجدول رقم(5): توزع أفراد العينة بحسب **الفرض الرابع** الذي يقول بعدم وجود علاقة بين ما يمنحه العمل للمرأة من مكانة اجتماعية وبين معارضة الرجل لهذا العمل، وذلك تبعاً لمواقف أفراد العينة من القضايا الآتية:

**الجدول (5): يبين توزع أفراد العينة بحسب الفرض الرابع**

| السؤال | الجنس | التكرارات والنسب | موافق جداً | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق إطلاقاً | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1-رفض العمل لكونه يعزز شخصية المرأة | ذكور | التكرار | 25 | 43 | 43 | 69 | 36 | 216 |
| | | النسبة | %12 | %20 | %20 | %32 | %16 | %100 |
| | إناث | التكرار | 47 | 60 | 53 | 8 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %28 | %36 | %32 | %4 | %0 | %100 |
| 2-رفض العمل لكونه يعزز مكانة المرأة | ذكور | التكرار | 18 | 9 | 43 | 112 | 34 | 216 |
| | | النسبة | %8 | %4 | %20 | %52 | %16 | %100 |
| | إناث | التكرار | 34 | 46 | 68 | 20 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %20 | %28 | %40 | %12 | %0 | %100 |
| 3-رفض العمل على خلفية إكساب الخبرات | ذكور | التكرار | 18 | 18 | 43 | 112 | 25 | 216 |
| | | النسبة | %8 | %8 | %20 | %52 | %12 | %100 |
| | إناث | التكرار | 34 | 24 | 68 | 34 | 8 | 168 |
| | | النسبة | %20 | %16 | %40 | %20 | %4 | %100 |
| 4-المكانة المرتفعة من حق الرجال | ذكور | التكرار | 25 | 18 | 9 | 86 | 78 | 216 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| فقط | | النسبة | %12 | %8 | %4 | %40 | %36 | %100 |
| | إناث | التكرار | 8 | 8 | 16 | 45 | 91 | 168 |
| | | النسبة | %4 | %4 | %8 | %28 | %56 | %100 |
| 5-امتلاك النساء كفاءات تفوق الرجال | ذكور | التكرار | 94 | 68 | 9 | 36 | 9 | 216 |
| | | النسبة | %44 | %32 | %4 | %16 | %4 | %100 |
| | إناث | التكرار | 100 | 33 | 19 | 8 | 8 | 168 |
| | | النسبة | %60 | %20 | %12 | %4 | %4 | %100 |
| 6-تضافر جهود الرجال والنساء | ذكور | التكرار | 94 | 77 | 18 | 9 | 18 | 216 |
| | | النسبة | %44 | %36 | %8 | %4 | %8 | %100 |
| | إناث | التكرار | 100 | 60 | 8 | 0 | 0 | 168 |
| | | النسبة | %60 | %36 | %4 | %0 | %0 | %100 |

المصدر: أعد الجدول تبعاً لنتائج الدراسة الميدانية، 2021.

أوضح الجدول السابق نتائج الفرضية الرابعة، مبيناً التحليل الآتي:

1- **يعزز العمل خارج المنزل شخصية المرأة مما يؤدي إلى معارضة الرجل لذلك العمل:** توزع أفراد العينة إلى 32% من الذكور الموافقين في مقابل 48% ممن رفضوا الأمر، في حين وافقت 64% من الإناث في مقابل 4% فقط ممن رفضن ذلك. لتبلغ النسبة الإجمالية للموافقة 48%، والرفض 26%، أما الحياد 26% من أفراد العينة. يلاحظ من ذلك أن النسبة الأكبر من الذكور رفضت الرأي الذي يقول بأن الرفض لعمل المرأة إنما يكون على خلفية ما يمنحه لها من صقل وتعزيز لشخصيتها. فقد أوضحت النسب أن الإناث يحملن تصوراً بأن رفض الذكور لعملهن يستند إلى هذا السبب.

2- **ما يمنحه العمل للمرأة من مكانة اجتماعية يؤدي إلى معارضة الرجل لذلك العمل:** توزعت نسب الذكور بين 12% موافقين و20% محايدين و68% غير موافقين. بينما جاءت نسب الإناث 48% موافقات و40% محايدات و12% غير موافقات. يمكن ملاحظة ارتفاع نسبة المعارضين بالنسبة إلى الذكور، بينما ارتفعت نسبة الموافقات بالنسبة إلى الإناث، وهذا يؤكد ما ذكرناه سابقاً عن الاختلاف والتباين في الآراء حول الجانب الاجتماعي من عمل المرأة وحول الامتيازات التي تحصل عليها والتي تعدّ حقاً مشروعاً. وبذلك تكون نسبة الموافقة الإجمالية 30% في مقابل 40% من أفراد العينة يرفضون ذلك الأمر. وعلى ذلك فإن الاتجاه العام في المجتمع يرفض الرأي القائل بأن رفض عمل المرأة يكون على خلفية ما يمنحه لها من مكانة اجتماعية، ويؤكد الاختلاف والتباين في الآراء حول الجانب الاجتماعي من عمل المرأة وحول الامتيازات التي تحصل عليها والتي تعدّ حقاً مشروعاً لها في نهاية المطاف.

3- **ما يمنحه العمل للمرأة من خبرات يؤدي إلى معارضة الرجل لذلك العمل:** وهنا أيضاً يمكن ملاحظة التباين في آراء الجنسين، فقد جاء الرفض عند الذكور بنسبة 64%، بينما جاءت الموافقة عند الإناث بنسبة 36%، وهذه النسب وبخاصة نسب الإناث ربما تعكس – إلى حدّ كبير – تصوراً خاطئاً عن نظرة الرجال لعملهن، إلا أن النسبة الأكبر من الذكور رفضت أن يبنى الرفض على أساس الخبرات المكتسبة من العمل. وبناء على ذلك تكون نسبة الرفض لهذا الرأي هي الأكبر فقد بلغت 44% من مجموع أفراد العينة، وبينما تعكس نسب الإناث تصوراً مغلوطاً عن نظرة الرجال لعملهن، إلا أن النسبة الأكبر

للذكور اعترضت على أن تبنى فكرة الرفض على أساس الخبرات المكتسبة من العمل، ومنه نجد احتماليه وجود عوامل أخرى مسببة للرفض.

4- **امتلاك المكانة الاجتماعية المرتفعة في الأسرة والمجتمع هو من حق الرجال فقط:** جاءت آراء المبحوثين رافضة بشكل عام لهذه المسألة، فقد عارض الذكور ذلك بنسبة 76%، بينما عارضت الإناث بنسبة 84%. لتغدو النسبة الكلية لعدم الموافقة 80% من مجموع أفراد العينة. الأمر الذي يشير إلى وعي واعتراف واضح من قبل الأفراد بحق المرأة وأهليتها لأن تكون لها مكانة مرتفعة في أسرتها ومجتمعها.

5- **تمتلك بعض النساء كفاءات ومهارات تفوق مثيلاتها عند الرجال:** حصلت هذه القضية على نسبة جيدة من القبول تمثلت عند الذكور بنسبة 76% وعند الإناث بنسبة 80%، لتصبح النسبة الإجمالية 78% من مجموع أفراد العينة. الأمر الذي يدل على وعي كبير لدى أفراد المجتمع بأن المرأة ليست أقل كفاءة ومهارة من الرجل إذا ما تم العمل على تطوير وتنمية هذه الكفاءات بالقدر الذي يحصل عليه الرجل.

6- **توجد ضرورة لتضافر جهود الرجال والنساء معاً وعلى حد سواء لصالح المجتمع ككل:** نال هذا الرأي أيضاً نسبة موافقة عالية. فجاءت موافقة الذكور بنسبة 80%، في حين جاءت موافقة الإناث بنسبة 96%. والنسبة الإجمالية كانت 88% من أفراد العينة. وهذا الأمر أيضاً يظهر وعياً كبيراً لدى الشباب بأن المسألة ليست مسألة صراع بين الجنسين إنما هي مسألة تعاون وتكامل بين جهود الجنسين لصالح المجتمع ككل.

وبناء على ما تقدم من معطيات، فإنه لا يمكننا القول بصحة الفرض الأمر الذي يدل على وجود علاقة بين ما يمنحه العمل للمرأة من مكانة اجتماعية وبين قبول الرجل لهذا العمل ونفي الفرض الذي يقول بأن ما يمنحه العمل للمرأة من مكانة اجتماعية يؤدي إلى معارضة الرجل لذلك العمل، فقد عكست النسب السابقة وعياً كبيراً بين الذكور بصورة خاصة، فقد أقر معظمهم بأن المرأة لا تقل كفاءة عن الرجل ومن حقها أن تأخذ حقها في امتلاك المهارات والخبرات والمكانة الاجتماعية التي تستحقها، وهذا ما توصل اليه مطشر في دراسته على ضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين بمشاركتهم في سوق العمل وما ينتج عنه من ازدياد في النمو الاقتصادي.

## النتائج العامة للبحث:

1- أيّد البحث عمل المرأة وأهميته ودوره في عملية التنمية المجتمعية، وشجع على ضرورة اتخاذ إجراءات من شأنها أن تطور استثمار هذا العمل وتنظمه، وبالمقابل اعطاء جهود المرأة القيمة التي تستحقها سواء تعلق الأمر بعملها خارج المنزل أم داخله. وإن وجدت فروق بين نسب الجنسين إلا أن ذلك لا ينفي الاتجاه الإيجابي العام نحو عمل المرأة.

2- تبين أهمية العامل الاقتصادي بوصفه دافعاً أساسياً لعمل المرأة، وقد أيدت ذلك نسبة الإناث بنحو أكبر بكثير من نسبة الذكور، الذين أوضحوا أهمية أقل لهذا العامل بوصفه واحداً من الدوافع الأساسية لعمل المرأة.

3- أكد الدور الذي يلعبه عامل الحصول على مكانة اجتماعية مرتفعة كدافع لعمل المرأة خارج المنزل، وبشكل خاص لدى الإناث. فالمرأة صاحبة كيان ودور ولا بد من الاعتراف بذلك وتقديره

كجزء من خطة التنمية المجتمعية. ويظهر البحث وعياً بهذه المسألة وأهميتها ليس على صعيد المرأة فحسب، إنما على صعيد المجتمع ككل.

4- اثبت البحث المكانة الكبيرة للمرأة العاملة في المجتمع، من خلال قبول الرجل لعملها، مثبتاً وعيه الكبير بإعطائها حقها في امتلاك المهارات والخبرات والمكانة الاجتماعية التي تستحقها.

**التوصيات والمقترحات:**

❖ العمل على تصحيح بعض الأفكار والمعتقدات الخاطئة حول عمل المرأة، وذلك عن طريق نشر التوعية بين أفراد المجتمع بضرورة عمل المرأة وأهميته في العملية التنموية الشاملة التي تشكل المرأة جزءاً لا يتجزأ منها، والتوعية بقيمة العمل وفائدته سواء على المستوى الشخصي للمرأة أو على المستوى الاجتماعي بشكل عام، بالإضافة إلى عدم التقليل من شأن العمل المنزلي للمرأة الذي يكون له إسهام كبير في تطوير المجتمع وإن كان ذلك بآليات مختلفة.

❖ الاهتمام بعملية التنشئة الاجتماعية والعمل من خلالها على غرس قيم المساواة بين الجنسين، عن طريق تدريب الأطفال منذ الصغر على التعاون مع بعضهم في أداء الأعمال المنزلية والأعمال الأخرى، وتلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً في ذلك إذا ما أحسن وضع برامج التوعية الجماهيرية فيما يخص هذا الموضوع بالذات، والعمل على تغيير المفاهيم والأفكار المرتبطة بمقاييس تقوم على أساس الجنس، في مقابل غرس قيم ومفاهيم جديدة تقوم على أساس التوازن بين الجنسين.

❖ نشر التوعية بين أفراد المجتمع بضرورة تقاسم مسؤوليات الحياة بين كلا الطرفين، وإقامة الأسرة على أسس ديمقراطية وقواعد تكفل التعاون والمساواة بين الزوجين، وتمنع طغيان أحدهما على الآخر؛ فذلك هو السبيل الوحيد لتجاوز مصاعب الحياة.

❖ الحث على رفع مستوى تعليم الفتيات وتنمية مهاراتهن وقدراتهن، ليكون لدينا مجتمع تتضافر فيه جهود الرجال والنساء معاً للقيام بعملية تنموية شاملة تنطلق من العنصر البشري لتصل إلى البنى الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

❖ تطوير بيئة اجتماعية واقتصادية ملائمة لنمو مشروعات تدريب وتأهيل النساء، لاكتساب مهارات جديدة وتخصصات جديدة تتلاءم مع تبدلات وتطورات الواقع الاجتماعي المستمرة.

❖ الاهتمام الكبير بالقطاع غير الرسمي وأوضاع العاملين فيه، حيث تعاني المرأة من ظروف العمل السيئة والاضطهاد والقهر والاستغلال، فلا بدّ من فرض نوع من الرقابة على ظروف العمل والسعي لتحسينها ووضع شروط وضوابط صحيّة تضمن سلامة العاملات في هذا القطاع.

❖ قيام المنظمات والنقابات والجمعيات النسائية بحملات توعية تهدف إلى توعية النساء بحقوقهن وواجباتهن تجاه أنفسهن والمجتمع.

❖ تشجيع العمل مع الكوادر الشابة من كلا الجنسين واستثمار ما لديهم من أفكار جديدة، وتفعيل مساهمتهم ليأخذوا دورهم في التطوير المجتمعي، وتزداد خبراتهم في التعامل مع الواقع الاجتماعي وتغيراته المستمرة، فهم الأمل الذي يعول عليه لمستقبل أفضل.

**المراجع:**


1- أبو حمدان، ماجد ملحم. 2014، *تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة، مجلة جامعة دمشق*. المجلد (30)، العدد(2)، ص: 316.

2- ايبش، محمود. 2018، *مستقبل المرأة الريفية لمشاركة مثمرة في التنمية الريفية في ريف* محافظة *الرقة*، سلسلة العلوم الهندسية المجلد، مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية. المجلد (39)، العدد (3)، ص: 25-37.

3- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1995، دار العالم العربي للطباعة، القاهرة، ص: 40.

4- الأصفر، أحمد. 2005، *أثر المستوى المعيشي للأسرة في المعاني الاجتماعية لعمل المرأة*، شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية، ص: 12.

5- البنك الدولي. 2012، *تقرير عن التنمية في العالم (المساواة بين الجنسين والتنمية)*، واشطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ص:15.

6- برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الانمائي لعام 2008.

7- تميم، ختام. 1998، *المرأة العربية السورية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية*، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص: 100 – 102.

8- الجوراني، نبال. 2017، *عمل المرأة في القطاع غير الرسمي (أوضاع، أسباب وآثار عمل المرأة في القطاع غير الرسمي) (مدينة وريف اللاذقية نموذجاً)"*، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد(39)، العدد (3)، ص: 25-37.

9- حجازي، مصطفى. 1986، التخلف الاجتماعي – مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المعهد العربي للتنمية، بيروت، ص: 50-201.

10- حطب، زهير؛ مكي، عباس. 1987، *الطاقات النسائية العربية: قراءة تحليلية لأوضاعها الديمغرافية والاجتماعية والتنظيمية ولأحوالها الشخصية*، معهد الإنماء العربي، بيروت.

11- رشيد، صادق. 1995، *إفريقيا والتنمية المستعصية: أي مستقبل*، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، مركز البحوث العربية، القاهرة، ص: 147.

12- شعبان، بثينة. 2000، المرأة العربية في القرن العشرين، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ص: 36 – 142.

13- الشناوي، ليلى حماد. 2006، *سياسة الحد من الفقر*، دليل مرجعي برنامج التنمية البشرية، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث وبرامج الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، القاهرة، مصر.

14- عبد المعطي، عبد الباسط. 1989، *حول خصائص ومشكلات المرأة في القطاع غير الرسمي: دراسة استطلاعية في حي شعبي بمدينة القاهرة*، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بغداد، ص: 22.

15- الفارس، خالد. 2020، *التمييز بين الجنسَين وآثاره السلبية في تمكين المرأة واتخاذ القرار (دراسة ميدانية في ريف محافظة حماه)*، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. المجلد(42)، العدد (1)، ص: 417-439.

16- مطشر، إقبال هاشم. 2019، *التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة*، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد (15) العدد(46)، الجزء الثاني، ص: 209-230.

❤️

17- Thompson, k. Steven. 2002, Sampling. John weily sons, Inc, hoken, New Jersey, United States
Of America, p: 445.